الفصل الثالث

تحديات المستقبل أمام جامعة الدول العربية

أحيانا ما يطرح المواطن العربى وهو فى حالة من اليأس والإحباط، على نفسه التساؤل هل حقيقة هناك رابط يجمع أبناء المنطقة الممتدة من الخليج إلى المحيط، وإذا كان هناك مثل هذا الرابط فهل هو مبرر كاف للقول بوحدة المصير والمصلحة فى ظل التنافر والتشاحن والتباغض، الذى عاشته وما تزال تعيشه المنطقة، وهل هذا الرابط قدر على مواجهة التغيرات الإقليمية وتأثير التغيرات الدولية على المنطقة..

وفى تقديرى أن إمعان النظر فى حقائق الأمور الكامنة تحت السطح تظهر أن ما يجمع أبناء هذه المنطقة أكثر بكثير مما يفرقها. ولكن أسلوب إدارة مرحلة التطور العربى المعاصر سواء بالنسبة للصراع العربى الإسرائيلى أو بالنسبة لعملية السلام أو بالنسبة للعمل العربى المشترك كان أسلوبا خاطئا مما نتجت عنه العديد من المثالب من ناحية كما لعبت القوة الخارجية دورها فى تضخيم هذه الأخطاء والعقبات من ناحية ثانية، ولم يقم المثقفون العرب بالدور الكافى كقوة دافعة للتقدم بدلا من مجرد التغنى بالشعارات والسير فى ركاب هذا النظام أو ذاك من النظم العربية من ناحية ثالثة، كما لا ينبغى أن نتجاهل أثر التفاعلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية داخل المجتمعات العربية وما تمخض عنها من توترات

سواء داخل حدود كل قطر عربى أو عبر الحدود من ناحية رابعة، وللدلالة على أثر تلك التفاعلات يكفى الإشارة لانتقال العمالة وآثارها سواء بالنسبة للدول المستقبلة أو المصدرة، وكذلك حركة اللجوء السياسى وما ترتب عليه من ردود أفعال، وأيضا تأثير طموحات وتطلعات الأقليات فى بعض الدول العربية هذا فضلا عن المؤثرات النابعة من المتغيرات الإقليمية مثل تعاظم قوة إسرائيل وتصاعد قوة كل من تركيا وإيران والمؤثرات النابعة من المتغيرات الدولية مثل الحرب الباردة والاستقطاب الدولى سواء فى نشأته أو فى اختفائه وظهور التوجهات الجديدة فى المجتمع الدولى التى تركز على حقوق الإنسان، والديمقراطية، والتنمية البشرية بأبعادها الشاملة كركائز لبناء مجتمع القرن الحادى والعشرين. ولا مراء فى أن ذلك كله يفرض تحديات جسامًا على الوطن العربى بوجه عام، وعلى جامعة الدول العربية بوجه خاص، وهو ما يستدعى التغيير الجوهرى فى أسلوب العمل ومنهجه ونتناول فى هذا الفصل تحليل ظروف نشأة الجامعة وتطورها والتحديات الراهنة أمامها ونقدم بعض الأفكار حول أسلوب تطويرها ليتسنى لها مواجهة ذلك وزيادة فعاليتها..

المبحث الأول
الجامعة العربية بين ظروف النشأة ودواعى التغيير

لعل إلقاء نظرة على الظروف والعوامل التى أدت إلى إنشاء جامعة الدول العربية فى ٢٢ مارس ١٩٤٥، وتحليل أثر الظروف المتغيرة على الجامعة، تعد المدخل الطبيعى للتعرف على أوضاع الجامعة العربية بصفتها الإطار العام والشامل للعمل العربى المشترك..

أولا: ظروف النشأة:

لقد جاء تأسيس جامعة الدول العربية فى ٢٢ مارس ١٩٤٥ محصلة لتفاعل ستة عوامل هامة هى:

الأول: الآمال والطموحات القومية العربية التى ظهرت منذ بداية هذا القرن وتعمقت جذورها بين أبناء الشعب العربى فى مختلف الأرجاء مع مضى الوقت، وخاصة بعد قيام ثورة كمال أتاتورك وتخلى تركيا عن مفهوم الخلافة الإسلامية، وبذلك وضعت حدا للصراع بين تيارى العروبة والإسلام كأساس لتكوين الدولة القومية الحديثة وفكرها السياسى فى المنطقة العربية، التى رزحت تحت الحكم العثمانى زهاء أربعة قرون تحت عباءة الخلافة العثمانية لعله مما يذكر أن الخديوى أرسل كتابا سريا للباب العالى فى ٢٧ أبريل ١٨٨٢ يلح فيه على ضرورة تقوية العنصر التركى فى البلاد العربية

لمواجهة بوادر الثورة القادمة إذ أن الهدف الوحيد للقومية والجنسية إنما هو الوحدة العربية..

الثانى: التطورات السياسية الإقليمية بعد الحرب العالمية الأولى، وبخاصة تزايد الهجرة اليهودية لفلسطين بعد صدور وعد بلفور عام ١٩١٧، وكذلك السياستين البريطانية والفرنسية لاقتسام مناطق النفوذ والسيطرة على العالم العربى، سواء فى شكل انتداب أو حماية أو تواجد قواعد أجنبية، وما أدى إليه ذلك التصرف من إحساس السياسيين العرب بالخديعة البريطانية ، خاصة بعد قيام الثورة البلشفية فى روسيا وإعلانها عن الاتفاقات السرية للحلفاء ومنها اتفاق سايكس بيكو الموقع بين بريطانيا وفرنسا فى ٩ مايو ١٩١٦ والذى تضمن تقسيم بلاد المشرق العربى (عدا الجزيرة العربية) بينهما على خلاف ما وعدت به بريطانيا الشريف حسين فى المراسلات المعروفة باسم مراسلات حسين – مكماهون فى عام ١٩١٦..

الثالث: الأفكار والآراء والمبادئ التى طرحها ونادى بها المثقفون والسياسيون العرب لبعث الأمة العربية من رقدتها، وهؤلاء المفكرون كثرة ولا مجال للتحدث عن كل منهم فرادى، فهم ليسوا إلا روافد فى بحر هادر من مشاعر الإحساس القومى العربى..

الرابع: حركة استقلال الدول العربية والرغبة فى المحافظة على مفاهيم السيادة والاستقلال الوطنى بعد الحرب العالمية الثانية بوجه خاص وهذه الحركة وجدت أنه فى تجمع الدول العربية واتحادها الملاذ والملجأ الذى يمكن الاحتماء به والاستناد إليه..

الخامس: تطورات العالم نحو التوحد والتكتل كما ظهر فى حركات تدعو للوحدة فى أمريكا الجنوبية والوسطى وفى الإعداد لإنشاء الأمم المتحدة ونحو ذلك من التجمعات الدولية والتى كانت فى مرحلة جنينية آنذاك..

السادس: التشجيع من قبل المسئولين البريطانيين وبخاصة تصريحات وزير الخارجية البريطانى فى بداية الأربعينات. ومن أبرز هذه التصريحات تصريح أنطونى إيدن فى ٢٩ مايو ١٩٤١، إثر فشل ثورة رشيد عالى الكيلانى فى العراق، والذى جاء فيه (لقد خطا العالم العربى خطوات واسعة فى طريق الرقى، وهو يطمح الآن إلى تحقيق نوع من الوحدة يجعل منه عالما متماسكا، ويرجو أن تساعده بريطانيا فى بلوغ هذا الهدف، ويسرنى أن أعلن باسم حكومة صاحبة الجلالة عن ترحيب بريطانيا بهذه الخطوة وعن استعدادها بمساعدة القائمين بها حالما تتوافر لديها الأدلة على تأييد الرأى العام العربى لها) . ثم أدلى إيدن وزير الخارجية البريطانى بتصريح آخر، فى مجلس العموم البريطانى فى ٢٤ فبراير ١٩٤٣، ردا على سؤال وجهه أحد الأعضاء حيث ذكر إيدن (أن الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف إلى كل حركة بين العرب لتعزيز الوحدة الاقتصادية أو الثقافية أو السياسية بينهم)..

وإذا كانت هذه التصريحات كما يقول البعض أعطت ضوءا أخضر، لحركة أكثر نشاطا، لتكوين الجامعة العربية، فإنها ألقت ظلالا من الشك حول نشأة الجامعة والهدف منها. ولكن يمكننا

القول باطمئنان، بأن هذه التصريحات هى أشبه بما يسميه القانونيون أنها كاشفة للتحرك العربى ومقررة لحقيقة الروابط بين أبناء الوطن العربى، وليست منشئة لتلك الروابط، أو للدعوة للوحدة العربية، بل أنها استهدفت استمالة مشاعر العرب بتبنى الأفكار التى يتطلعون لتحقيقها..

ولقد عكس ميثاق جامعة الدول العربية كل هذه العوامل، بما فيها من جوانب قوة وضعف، جوانب جذب وطرد ثم جاءت الممارسة العربية، منذ نشأة الجامعة، لتعبر عن التصارع والتلاحم والتفاعل بين هذه العناصر الستة، ونظرًا بعنف الصراعات والتيارات الدولية والإقليمية بين وداخل كل دولة، لذا فإن جامعة الدول العربية بدت أحيانا متألقة فى العمل العربى، وأحيانا أخرى عاجزة أو شبه عاجزة، وفى كافة الأحوال فإنها لم تكن سوى انعكاس ومرآة لواقع سياسى عربى، هو بطبيعته ديناميكى فى تفاعله لأن الحياة السياسية ليست جامدة أو ثابتة، بل هى متغيرة وديناميكية وحيوية..

ثانيًا: دواعى التغيير:

يمر الكائن الحى بمراحل ومنعطفات فى تاريخه ولابد له أن يتوقف عند كل منعطف ليتأمل ويفكر ثم يقرر الخطوة التالية من خطواته، وجامعة الدول العربية لاشك أنها تعيش هذه الآونة مرحلة من أخطر مراحلها مما يستدعى المراجعة الشاملة ولعل ذلك يرجع إلى عدة عوامل:

الأول: أنها نشأت فى غمار أحداث وصراعات الحرب العالمية الثانية حيث كان يتأجج الصراع ضد الاستعمار البريطانى والفرنسى الجاسم على صدر الأمة العربية ويتفاعل مع النضال من أجل الوحدة أو الاتحاد حيث كانت الفكرة القومية تتطور وتتبلور ويتداخل الاثنان مع صراع الحلفاء والمحور من أجل إنهاء الحرب العالمية الثانية وكانت بوادر حسمها قد لاحت وفى نفس الوقت رسم معالم الطريق لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية وكانت مظاهر الانتصار قد أخذت فى التبلور..

الثانى: أن نشأة الجامعة العربية ومسيرتها التاريخية منذ ذلك الحين ارتبطت بمسيرة النضال من أجل فلسطين ولعل فى أفراد ميثاق الجامعة لملحق خاص به عن فلسطين خير دليل على ذلك، وأن إلقاء نظرة على قرارات الجامعة وتحليل تلك القرارات كميا ونوعيا يجعلنا نخلص إلى أن ما لايقل عن نصف قرارات مجالس الجامعة المختلفة كانت تتعلق بقضية فلسطين إما مباشرة أو بطريق غير مباشر بل أن جامعى تلك القرارات فى مجلدات خاصة أدركوا وعبروا بطريقة لا شعورية عن مدى هذا الارتباط بين الجامعة العربية وقضية فلسطين ولذلك فعندما قسموا تلك القرارات إلى أبواب جعلوا الباب الأول تحت عنوان «شئون فلسطينية» وتلا ذلك باب «شئون عربية» ثم باب «شئون دولية» ثم «شئون اقتصادية» ثم «شئون اجتماعية» و«ثقافية» ثم «شئون قانونية».. الخ ولكن جامعى تلك القرارات لم ينسوا أن يعودوا مرة ثانية لقضية فلسطين فخصصوا بابا

آخر مستقلا تحت عنوان «شئون المقاطعة». هذا ناهيك عن أن كافة الشئونات الأخرى تظهر فيها قضية فلسطين بصورة أو بأخرى..

الثالث: أن كثيرا من أهداف الجامعة العربية قد تحققت بصورة أو بأخرى كما أن أهدافا أخرى قد أمكن وضع لبناتها وليس فى مقدور الجامعة أن تفعل أكثر من ذلك. ومن الأهداف التى تحققت جلاء الاستعمار عن الأراضى العربية فقد انتهى الاستعماران البريطانى والفرنسى وأصبح عدد دول الجامعة العربية ٢٢ دولة بعد أن كانوا ٧ دول مؤسسين فى عام ١٩٤٥. أما الأهداف التى تم وضع أسسها فهى تلك المتصلة بالتعاون الاقتصادى والثقافى، فالعديد من الاتفاقات قد تم توقيعها وخطط التوحيد الاقتصادى بأشكاله المتنوعة قد درست وتم تمحيصها بدقة سواء فيما يتعلق بانتقال الأيدى العاملة أو رءوس الأموال أو التكامل الأمنى والتنسيق السياسى ولكن ما بقى ليس القرارات أو الاتفاقات أو الخطط وإنما تنفيذ القرارات وبالأحرى الإدارة السياسية للعمل والالتزام والتمسك وتنفيذ ما تم التوصل إليه. وهذا الأمر بيد الدول ذات السيادة..

الرابع: أن هناك من الدراسات والمشروعات العربية ما هو قيد الأضابير ومحفوظ فى الأدراج وهو ما يستدعى توافر الإرادة السياسية لتنفيذه ومن ذلك تلك الدراسات العديدة المتعلقة بتعديل ميثاق الجامعة أو الخاصة بإنشاء محكمة عدل عربية وأيضا تلك المتعلقة بالأمن القومى العربى أو العمل الاقتصادى العربى الموحد الذى تقرر فى قمة عمان عام ١٩٨٠ وغيرها..

الخامس: أن العالم كله يتغير، والإقليم الجغرافى الذى تعمل فى إطاره جامعة الدول العربية يموج بمتغيرات وأمواج عاتية، ومن الطبيعى أن ينال هذا التغير بسهامه جامعة الدول العربية، ويدعوها بطرح سؤال سبق أن طرحته وزارات الخارجية فى دول العالم المختلفة مع ثورة المواصلات والاتصالات «بعد أن أصبحت دبلوماسية القمة وقرارات القمة هى التى تحرك الأحداث، ومن ثم فإن السؤال ما جدوى جامعة الدول العربية؟ يصبح مطروحا فى ذهن البعض صراحة أو ضمنا وهو تساؤل منطقى ومشروعى، ولعلنى، ومنعا لإساءة فهم مثل هذا التساؤل، أبادر وأقول إن دبلوماسية القمة لم تلغ وزارات الخارجية فى دول العالم لذا فإن المتغيرات على الساحة الدولية والإقليمية لن تلغى جامعة الدول العربية ولكن المطلوب هو إحداث تطوير على منهج العمل والوسائل وربما بعض الأهداف والغايات، وهذا ما يدعونا للقول بأن جامعة الدول العربية مدعوة اليوم أكثر من أى وقت مضى لإجراء بحث حقيقى وجاد عن ذاتها أو بالتعبير الإنجليزى إنها مدعوة لإجراء -SOUL SEARCHING حتى تستطيع ان تخطو الخطوة الصحيحة فى المرحلة القادمة..

السادس: طبيعة تأثير عملية السلام على منهج عمل الجامعة وأولوياتها. ولا ريب أن العملية السلمية وما تفرضه على الواقع العربى من تأثيرات بعيدة المدى لابد أن تواجهها الجامعة بمنطق حركى يقوم على المبادرة والمبادأة وطرح القضايا المبتكرة وليس بمنطق

الاحتماء بالثوابت التى اهتزت، أو الالتجاء للمبادئ التى تغيرت أولوياتها، أو الاستناد إلى الركائز التى اعتراها بعض الخلخلة، إذ أن عدم الحركة الحقيقة فى ظل الرياح العاتية المحيطة بالجامعة والمتغيرات القوية والجارفة من حولها، يخشى منها أن تعصف بالجامعة فى اللحظة التى تريد الأخيرة البقاء حفاظا على الثوابت، وفى الوقت الذى، فى تقديرى، تحتاج إليها الأمة العربية أشد ما يكون الاحتياج..

ولا شك أن وجهة النظر الداعية للتغير أو التغيير تذهب فى اتجاهات ثلاثة:

الاتجاه الأول:

يدعو للتطوير فى الأجهزة والأهداف بخلق أو ابتكار أهداف مستحدثة لتفعيل الجامعة وزيادة نشاطها..

الاتجاه الثانى:

يدعو للتغيير الكلى للجامعة ولإقامة جامعة بديلة محلها وربما كانت فكرة جامعة أو منظمة شرق أوسطية هى هذا البديل وربما كان موضع إنشاء جامعة جديدة على أسس أو عقد سياسى جديد هو هذا البديل..

الاتجاه الثالث:

يرى أن العرب يمرون بأكبر محنة فى تاريخهم وأن مواجهة الرياح العاتية هى بالانحناءة الخفيفة والتمايل مع الريح وليس

بالثبات والجمود والصمود لأنه يكسر النبات ويحطمه، وليس باقتلاع الجذور لأنه يقضى على الأمل فالزرع أو النبت الذى ترعرع فى عدة سنوات لا يمكن إعادته للحياة بسهولة بعد اقتلاعه والجامعة بعد هذه السنين والتغيرات ليس من السهل قيام بديل لها حتى لو أراد العرب اليوم إنشاء جامعة جديدة ربما يصعب عليهم أو يستعصى عليهم ذلك، ومن ثم فإن غاية الأمل هو الحفاظ على الواقع الراهن بكل ما فيه من إيجابيات وسلبيات حتى تمر الأزمة الحالية..

المبحث الثانى
التحديات التى تواجه الجامعة العربية

تتسارع الخطى لرسم خرائط جديدة فى مناطق العالم المختلفة وتعد المنطقة العربية من أكثر تلك المناطق حساسية وذلك لطبيعتها الخاصة. ونتناول فى هذا المبحث طبيعة التغير فى العلاقات الدولية وانعكاسات ذلك على المنطقة العربية والتى هى مجال الحركة والعمل الرئيسى للجامعة العربية..

الأول: طبيعة التغيير فى العلاقات الدولية: لقد سارت العلاقات الدولية فى القرن التاسع عشر فى إطار النظرية الاستعمارية حيث سعت الدول الصناعية فى وروبا للتوسع على حساب الشعوب فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وانتهت الحركة الاستعمارية للتصارع فيما بين تلك القوى الصاعدة مما أنهكها وأدى إلى قيام حركات الاستقلال والتحرر التى تزايدت بشكل ملحوظ بعد الحرب العالمية الثانية وأدت ظاهرة الاستقطاب الدولى والحرب الباردة لرد فعل بنشأة حركة عدم الانحياز ومجموعة السبعة والسبعين. ثم جاء التطور التكنولوجى الكبير فى وسائل الاتصالات والمعارف والعلوم ليحدث ثورة هائلة أدت لانهيار الاتحاد السوفيتى (السابق) والكتلة الشيوعية وانتصار الرأسمالية والفكر الليبرالى وانعكست هذه التطورات على عدم الانحياز وغيره من تجمعات دول العالم الثالث فأصبحت بلا هوية بل انعكست تلك التطورات حتى على الدول الغربية المنتصرة التى بدأت فى البحث عن عدو جديد، وليس هذا

مجال بحثنا الآن، ولكن ما يـهمنا إبـرازه يتمثـل فـى النقـاط السـبع التالية:

١ – أن العالم تطور من مرحلة الاستعمار فالاستقلال والسيادة ثم مرحلة التساند والتشابك الدولى فى إطار ما أصبح يطلق عليـه القريـة العالمية..

FROM DEPENDENCY TO INDEPENDENCE TO INTERDEPENCY IN A GLOBAL VILLAGE.

٢ – أن الثورة التكنولوجية فـى شـتى المجـالات مـن الاتصـالات والمعلومـات والهندسـة الوراثيـة ومـا أحدثتـه مـن تغـيرات إيجابيـة وسلبية كانت هى القوة الدافعة لهذا التغيير فى العلاقـات السياسـية والاقتصادية الدولية..

٣ – أن هناك قضايا اقتصادية واجتماعية وسياسية لم تعـد حكـرا على دولة ما، أيا كانت هـذه الدولـة، سـواء فـى معالجتـها وآثارهـا السيئة أو الحسنة، ممـا يسـتلزم تحـرك الـدول فـي صـورة جماعيـة لمواجهتها وهـذا الموقـف انعكـس بـدوره علـى مفـاهيم السـيادة التـى أصبحت تتآكل رويدا رويدا، ومفاهيم الوطنية والقومية التى أصبحت فى حالة سيولة ليس فقط من حيث انصهارها وتداخلها مع قوميـات أخرى بل وأيضا من حيث انفجاراتـها الداخليـة فـى شـكل نزعـات عرقيـة وجماعـات اثنيـه تحركـت للمطالبـة بالحفـاظ علـى تراثـها وتقاليدها وتصارعت مع بعضها البعض..

٤ – أن فى مقدمة القضايا التى أصبحت ذات صبغة عامة وتحظى باهتمام عالمى وتتعدى فى آثارها والاهتمام بها الحدود الوطنية قضايا مثل حقوق الإنسان – البيئة – الديون – المخدرات – والإرهاب الدولى مثل هذه القضايا لم يعد الاحتجاج بنظريات السيادة أو الاختصاص الداخلى للدولة بشأنها ممكنا فى مواجهة العالم الخارجى وبخاصة القوى المسيطرة على الساحة الدولية فى العقد الأخير من القرن العشرين، ذلك لان العالم أصبح ينظر إلى قضايا حقوق الإنسان مثل التعذيب ومنع الحريات والديمقراطية واللاجئين والمرأة وغيرها باعتبارها من موضوعات القانون الدولى العام التى تستنفر الضمير العالمى. كذلك الأمر بالنسبة لموضوعات البيئة من الأوزون – وظاهرة الدفيئة العالمية Global Warming وما لها من أثر فى الفيضانات والتغير المناخى والإيكولوجى باعتبار أن تأثيرها يتخطى حدود أية دولة أو حتى منطقة. يلى ذلك مخاطر الديون الخارجية لارتباطها بعناصر الاقتصاد العالمى ونفس الشىء أصبح ينطبق على المخدرات وتهريبها عبر الحدود ولعله مما يذكر أن تدخل الولايات المتحدة فى بنما عام ١٩٨٩ جاء تحت شعار تورط الرئيس البنامى فى تجارة المخدرات..

٥ – أن قضايا كانت هامة فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مثل قضية التنمية والتصنيع ونزع السلاح أصبحت تحتل مكانة متأخرة فى سلم الأولويات الدولية أو تم إعادة صياغتها فأصبح التركيز فى نزع السلاح مثلا على ضبط حركة التسلح للدول النامية مثل إنشاء سجل فى الأمم المتحدة لتصدير الأسلحة أو ضبط حركة

تصنيعها كما هو الشأن فى اتفاقية تحريم الأسلحة الكيماوية، واحتكار التسلح النووى والكيميائى بين الدول الكبرى وممارسة الضغوط على الدول الصغرى كما هو الشأن فى حالات كوريا الشمالية – ليبيا وغيرها..

٦ – أن القوى الفاعلة على الساحة الدولية لم تعد الدولة وما تمثله من سيادة فحسب بل ظهرت قوى جديدة تعاظمت سلطتها ومن تلك القوى الشركات والمؤسسات غير الوطنية

Transnational Or Multinational Corporationas

والتى تفوق ميزانية بعضها ميزانية عدة دول نامية، وبرزت أيضا المنظمات غير الحكومية مثل منظمة العفو الدولية والصليب الأحمر ومنظمات الإغاثة والمساعدات الإنسانية وأصبحت تلعب دورا رئيسيا ومتزايدا فى مناطق النزاعات الرئيسية فى العالم..

٧ – برزت أيضا على الساحة الدولية ظاهرة التكتلات الاقتصادية التى تعزز وضعها ودورها مثل الاتحاد الأوروبى، أو مجموعة الآسيان فى جنوب شرق آسيا والنافتا فى أمريكا الشمالية ومنطقة التفضيلات الجمركية فى أفريقيا P T A وزاد من إيقاع التطور الاقتصادى العالمى وتأثيراته الاتفاقات التى تم التوصل إليها فى جولة الجات الأخيرة وما قررته من تحرير التجارة فى السلع والخدمات والملكية الفكرية الأمر الذى من شأنه تعزيز قوة الدول القوية وإضعاف وإفقار الدول الفقيرة. مما يوحى بإمكانية العودة للاستعمار الاقتصادى لبعض دول آسيا وأفريقيا بصورة جديدة..

الثانى: انعكاس التغيرات الدولية على التحديات أمام الجامعة العربية:

برز أثر التغيرات الدولية واضح أشد الوضوح على المنطقة العربية نظرا للسمات الخاصة التى تتميز بها هـذه المنطقة وهـى أنـها تضم شعبا أو شعوبا بينها روابط ثقافية وتاريخيـة عميقـة الجـذور، فضـلا عن أنها امتلكت ثروة نفطية هائلة. ناهيك عن موقعها كملتقى طـرق الاتصال العـالمى بالإضافـة أنـها ذات حضـارة عريقـة بجـذور دينيـة موغلة فى القدم متصارعة حينا ومتهادنـة حينـا آخـر، ولعـل تـاريخ التعامل العربى مع أوروبـا منـذ ظـهور الإسـلام فـى القـرن السـادس وحتى الآن خير دليل على ذلك..

ولقد عاشت المنطقة العربيـة فـى الخمسـينات والسـتينات لحظـة تطلع Aspiration لتحقيـق مشـروع قومـى نتيجـة لعوامـل أربعـة: تراجع الاستعمار التقليدى، ظهور حالة الاستقطاب الـدولى والحـرب الباردة، الروابط بين شعوب المنطقـة وأخـيرا ظـهور زعامـة سياسـية طموحة وديناميكية فى مصر لقيت طروحاتها صدى عربيا بل وخارج المنطقة العربيـة، واسـتطاعت أن تحـول مفـهوم العروبـة مـن مفـهوم ثقافى إلى مفهوم ذى أبعاد سياسـية واقتصاديـة واجتماعيـة. وترتـب على ذلك أن عاشت المنطقة منذ الأربعينات وحتى الثمانينات تحـت شعارات ثلاثـة هـى: الاسـتقلال بمفهومـه السياسـى والاقتصـادى، الدفاع عـن شـعب فلسطين ومواجبـة إسـرائيل، والعمـل مـن أجـل تحقيـق الوحـدة العربيـة. هـذا مـع عـدم تجـاهل أو نسـيان أن هـذه الشعارات اختلفت أولوية طرحها مـن حركـة سياسـية لأخـرى ومـن نظام سياسى لآخر عبر العالم العربى..

ولا شك أن ذلك كله انعكس على الجامعة العربية وهى المنظمة الإقليمية القومية التى كان عليها أن تتفاعل مع المتغيرات وتعبر عن تلك التطورات وتسعى لتحقيق تلك الطموحات. ويمكن القول إن هناك سبعة تحديات أصبح لزاما على الجامعة العربية منذ نشأتها وعبر سنى حياتها أن تواجهها و تتعامل معها وأن مستقبل الجامعة العربية بل الأمة العربية أصبح رهنا بكيفية التعامل مع هذه التحديات..

ولابد من المسارعة بالقول بأننى انظر لمفهوم التحدى Challenge بأنه موقف ما يستدعى استجابة Response معينة فهو ليس بالضرورة موقفا عدائيا وإن كان يحمل فى طياته جوانب إيجابية وأخرى سلبية..

١ – تحدى الاستعمار والاحتلال: وكان ذلك أول التحديات التى واجهت الجامعة العربية منذ قيامها إذا كانت معظم البلاد العربية خاضعة للاحتلال المباشر كما هو شأن بلاد المغرب العربى ومنطقة الخليج أو الاستعمار غير المباشر من خلال المعاهد ت والاتفاقيات وتواجد القوات الأجنبية كما هو الشأن فى مصر والعراق وغيرهما من دول المشرق العربى. ويمكن القول إن الجامعة العربية نجحت فى مواجهة هذا التحدى وساعدها على هذا النجاح ثلاثة عوامل أساسية **أولها** كفاح شعوب الدول العربية ضد الاستعمار الذى كان نجمه فى أفول، **وثانيها** حركة التحرر العالمية ومساندة الاتحاد السوفيتى **وثالثها** دور الأمم المتحدة والرأى العام العالمى. وأدى ذلك

إلى استقلال العديد من الأقطار العربية التى انضمت بدورها للجامعة العربية فازداد عدد الاعضاء من ٧ فى عام ١٩٤٥ إلى ٢٢ دولة فى عام ١٩٩٠..

ورغم تراجع العدد إلى ٢١ فى مايو ١٩٩٠ فإن العدد عاد مرة أخرى إلى ٢٢ بعد انضمام جمهورية القمر الاتحادية فى نوفمبر ١٩٩٣..

٢ – تحدى النفط: لقد سيطرت الشركات الأجنبية على صناعة النفط العربى سواء فى الإنتاج، التصدير والشحن أو الاستهلاك وقد اهتم العمل العربى المشترك بموضوع النفط منذ أن قام مصدق رئيس وزراء إيران الأسبق بتأميم البترول فى إيران فى بداية الخمسينات ثم تأميم مصر بقناة السويس ١٩٥٦ وقد أثار هذا الموقف التساؤل حول النفط ومصيره وظهرت عدة مجلات عربية تتحدث عن صناعة النفط وأهمية تأميم هذه الصناعة أو على الأقل تحسين شروط التعامل الدولى فيه وزاد الاهتمام فى الستينات عندما دخل النفط فى المعركة ضد إسرائيل بطريق غير مباشر إذ أن مؤتمر القمة فى الخرطوم فى ٢٩ يونيو – أول أغسطس ١٩٦٧ قررت فيه الدول النفطية الرئيسية وهى السعودية والكويت وليبيا تقديم مساعدات مالية للدول التى وقع عليها العدوان وهى مصر وسوريا والأردن. وفى عام ١٩٧٣ دخل النفط المعركة بطريقة أكثر وضوحا وحسما عندما قررت الدول العربية تخفيض إنتاجها من النفط ثم قررت وقف تصدير النفط للدول التى تأخذ موقفا عدائيا من القضايا العربية وكان لذلك أثره الفورى فى:

(أ) ارتفاع أسعار البترول وظهور منظمة الدول المصدرة للبترول كاتحاد قوى يساوم على أسعار البترول التى تضاعفت عدة مرات.

(ب) هرولة العديد من الدول وبخاصة الأوروبية لإظهار تعاطفها مع القضايا العربية حتى لا تخضع لحظر البترول.

(جـ) بروز الدول العربية كقوة يحسب لها حسابها فى إطار السياسة العالمية ودوائر المال والتجارة العالمية.

ولكن الدول المتقدمة لم تترك الأمر يستمر طويلاً فسرعان ما قامت بإجراءات لترشيد استخدام البترول والبحث عن بدائل له وكذلك السعى لاسترداد الأموال العربية البترولية بطرق غير مباشرة من خلال الاستثمارات وتصدير السلع للدول العربية بأسعار مرتفعة ودفعها لإنشاء صناعات وإقامة منشآت ومشروعات متنوعة بغض النظر عن الجدوى الاقتصادية.

وأدت الإجراءات المضادة التى اتخذتها الدول المتقدمة إلى عودة أسعار النفط للتدهور بل أصبحت بعض الدول البترولية فى التسعينات تعانى من عجز فى ميزانياتها ولجأ بعضها للاقتراض من الخارج.

وتشير الإحصاءات إلى أن ديون الكويت الخارجية بلغت ١١,٥ مليار دولار عام ١٩٩٣ وأن خسائر الدول العربية نتيجة احتلال الكويت وتحريره بلغت ٦٧٦ مليار دولار.

ولعله مما يلفت النظر أن نشير لبعض الأرقام ذات الصلة ، نقلا عن التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٩٣ وهى أن دول

الخليج العربى توفر ٣٥٪ من تجارة النفط العالمية ، وتختزن فى باطنها أكثر من ٤٥٪ من الاحتياطيات العالمية وتزود دول المجموعة الأوروبية بـ ٢٠٪ من وارداتها النفطية ، وقد بلغ حجم التبادل التجارى بين المجموعتين عام ١٩٩٢ حوالى ٣٨ مليار وسجل الميزان التجارى بينهم فائضا لصالح المجموعة الأوربية بسبب انخفاض أسعار النفط الذى يمثل حوالى ٩٠٪ من صادرات دول الخليج.

ولقد شهدت السنوات الختامية للقرن العشرين مزيدًا من التدهور لأسعار البترول وضعف قدرة الدول البترولية على التحكم فيه بل وبروز العجز فى ميزانية عدد من الدول العربية البترولية واضطرارها للاقتراض من الخارج وأدى لزيادة تفاقم الوضع استمرار العمليات العسكرية الأمريكية فى الخليج بدعوى استمرار التهديد العراقى مما يزيد من استنزاف الثروات العربية .

ولقد أدت حقبة النفط إلى ظهور إيجابيات وسلبيات عربية على حد سواء فمن الإيجابيات حدوث تطور كبير فى البنية الأساسية للدول البترولية والسماح بحركة سيولة ولو محدودة فى انتقال العمالة ورءوس الأموال بين الدول البترولية والدول غير البترولية مما يمكن أن نسميه مساعدة غير مباشرة فى بعث مفهوم القومية والوحدة العربية. ومن السلبيات انكفاء بعض الدول البترولية على الذات وخشيتها من الدول العربية الفقيرة وأدى ذلك إلى نمو نزعات قطرية ضيقة تتسع أحيانا لتصبح إقليمية كما فى تشكيل مجلس التعاون الخليجى. كما أن الحقبة البترولية وإن أدت إلى مشاركة أكبر فى

ثروات البترول من قبل الدول البترولية ، بعد أن كان معظم تلك الثروات تحتكره الشركات الأجنبية وينتفع به الاقتصاد الأجنبى ، أنها أدت فى نفس الوقت لمزيد من ارتباط الدول البترولية اقتصاديا وسياسيا بالسوق العالمى ومصالحه أكثر من ارتباطها بالمصالح القومية العربية ، كما أدت إلى ظهور حساسيات لدى الفرد العربى من الدول الفقيرة الذى يعمل لدى الدول البترولية ليس فقط فى مواجهة مواطنى تلك الدول بل وأيضا بين أبناء الدول الفقيرة فى تنافسهم للحصول على الوظائف ونحو ذلك.

٣ – **التحدى المرتبط بالقضية الفلسطينية**: ارتبطت مسيرة الجامعة العربية منذ قيامها بقضية فلسطين ولعل فى إفراد ميثاق الجامعة العربية لملحق خاص عن فلسطين خير دليل على ذلك. ولن إلقاء نظرة على قرارات الجامعة وتحليلها كميا ونوعيا يجعلنا نخلص إلى أن مالا يقل عن نصف قرارات مجلس الجامعة المختلفة كانت تتعلق بقضية فلسطين إما مباشرة أو بطريق غير مباشر كما سبق الإشارة فى المبحث الأول ، أضف إلى ذلك أن اجتماع القمة العربى الأول فى يناير عام ١٩٦٤ كان الدافع له مشكلة تحويل مياه روافد نهر الأردن وهى مشكلة متفرعة عن ومتصلة بقضية فلسطين. وتعد قضية فلسطين أكثر القضايا التى حظيت بالاهتمام من قبل الجامعة العربية على مختلف المستويات.

ولقد حققت الجامعة العربية نجاحًا لا بأس به بالنسبة لمواجهة قضية فلسطين تمثل فى ثلاثة مظاهر:

(أ) إبقاء البعد السياسى لقضية فلسطين حيا فى الساحة الدولية وحشد الرأى العام العالمى وبخاصة فى دول العالم النامى لتأييد ذلك.

(ب) ممارسة الضغط المكثف على الدول الغربية والولايات المتحدة للحد من اندفاعها فى تأييد إسرائيل وذلك من خلال سياسة المقاطعة بدرجاتها المختلفة والتى عمدت الجامعة لإحكامها مع مضى الزمن.

(جـ) الحفاظ على التماسك العربى فى مواجهة إسرائيل ومقاطعتها فى المحافل الدولية.

ولكن الجامعة العربية مع ذلك لم تستطع أن تدفع القضية الفلسطينية قدما للأمام على أرض فلسطين سواء من خلال العمل السلمى أو من خلال العمل العسكرى الأمر الذى مكن إسرائيل من تحقيق انتصارات عسكرية ساحقة كما حدث فى عام ١٩٦٧ بوجه خاص.

ولعل الاتفاقات والتسوية التى تحققت لفلسطين من خلال اتفاق أوسلو فى أغسطس ١٩٩٣ والذى تم توقيعه بعد ذلك فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ ثم اتفاق القاهرة فى مايو ١٩٩٤ وما تلا ذلك من اتفاقات تمت كلها خارج الجامعة العربية بمفاوضات مباشرة أو بطريق غير مباشر، ولعبت فيها مصر من الجانب العربى الدور الرئيسى ، كما اضطلعت الولايات المتحدة بدور ما والدول الأسكندنافية بوجه خاص والأوربية بوجه عام بدور معين. إن المسالك غير التقليدية للتفاوض والاقتراب

السياسى كانت هى التى حققت النتائج التى تم التوصل إليها وكان دور الجامعة العربية غائبًا اللهم إلا إذا اعتبرنا قرار مجلس الجامعة رقم ٥٠٩٢ فى سبتمبر ١٩٩١ بتأييد عملية السلام أو البيانات اللاحقة بمثابة دور وهو افتراض سيكون مبالغًا فيه وتحميلاً للأمور أكثر مما تحتمل.

والواقع أن التحدى النابع من المساعى المرتبطة بالقضية الفلسطينية وابتعاد الجامعة العربية لأسباب مفهومة عن المشاركة فى أية مفاوضات والاكتفاء بالاستماع لبيانات المسئولين الفلسطينيين من حين لآخر فيه إضعاف لدور الجامعة التى كانت القضية الفلسطينية محور عملها طوال سنوات عديدة . ولا يمكن أن يوجه اللوم لأحد وإنما الظروف الدولية والإقليمية وطبيعة عملية التفاوض هو الذى أدى لذلك الموقف .

٤ – **تحدى التنمية الاقتصادية:** نظرا لكون البلاد العربية من الدول النامية ، وبعبارة أكثر دقة ، من الدول المتخلفة فكان من الضرورى أن تواجه حركة ونشاط الجامعة العربية هذا الموقف لتحقيق التنمية الاقتصادية ، ولذا دعا الميثاق فى المادة الثانية إلى وضع خطط لتطوير التعاون الاقتصادى والمالى بما فى ذلك التبادل التجارى والجمارك والعملة وأمور الزراعة والصناعة وبناء على ذلك تضمنت أول اتفاقية هامة بين الدول العربية هذا الوجه ، وهى معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى المعقودة فى ١٧ يونية عام ١٩٥٠ وكذلك اتفاقية الوحدة الاقتصادية المعقودة فى ٣ يونية ١٩٥٧

كما عقدت عشرات الاتفاقيات لتسهيل انتقال العمال ورءوس الأموال وتنظيم أمور الجمارك سواء كانت هذه الاتفاقيات فى إطار الجامعة العربية وهى المنظمة الأم أو فى إطار مجلس الوحدة الاقتصادية أو فى إطار العلاقات الثنائية بين العديد من الدول العربية حيث نشأت العديد من الشركات العربية المشتركة. كما أصدر المجلس الاقتصادى والاجتماعى المئات من القرارات لدفع حركة التعامل الاقتصادى بين الدول العربية.

ولا شك أن كثرة القرارات والاتفاقيات فى المجال الاقتصادى تضع الأسس الراسخة لنجاح أى تعاون عربى فى هذا المضمار ، وتعكس الشعور والإحساس بأهمية عملية التكامل الاقتصادى العربى وبخاصة فى ظل التكتلات الاقتصادية العالمية إلا أن الأرقام تشير إلى ضعف التعامل بين الدول العربية بعضها البعض ومن مظاهر ذلك:

(أ) أن حجم التجارة البينية العربية ، وفقا للتقرير العربى الموحد لعام ١٩٩٤ ، هو ٩٪ للصادرات و ٨٪ للواردات أى بمتوسط ٨,٥٪ فى حين كان المتوسط عام ١٩٩٣ هو ٧,٦٪ من التجارة العربية مع الدول الأجنبية وأن ذلك مرجعه تنافس السلع العربية وليس تكاملها ، وضخامة حجم صادرات البترول فى الصادرات العربية واتجاه الدول العربية لاستيراد السلع من الدول المتقدمة بدلا من شرائها من السوق العربية ، وتأثر العلاقات التجارية العربية بالاعتبارات السياسية المتسمة بالتذبذب والتقلبات من حين لآخر.

(ب) أن حجم الاستثمارات العربية من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٩٢ بلغ ٦٧٠ مليار دولار فى العالم الخارجى بينما بلغت ١١,٩

مليار فى العالم العربى وأنه مقابل كل دولار يستثمره العرب العربى يستثمرون ٥٦ دولارا فى العالم الأجنبى.

(جـ) أن بعض دول العالم العربى تستقدم العمالة المهاجرة من جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا بأعداد متزايدة مما سيؤثر على التركيب السكانى والبنية الاجتماعية والثقافية فى تلك الدول ويشار بوجه خاص فى هذا الصدد إلى انتشار الأفلام الهندية واللغات الهندية فى مناطق معينة من العالم العربى.

(د) أن إنشاء الصناعات فى الوطن العربى لا تحكمه خطة واضحة ومحددة تؤدى للتكامل بل على العكس تزيد من التنافس مما يؤدى إلى تبديد الموارد فى مشروعات ضخمة لا تتوافر لها الأسواق التى تمكنها من الاستمرارية والتطور ويشار فى هذا الصدد إلى إنشاء صناعة بتروكيماوية ضخمة فى عدد من الدول العربية المتجاورة فى حين أنه كان ينبغى الاتفاق على تقسيم عمل صناعى بين الدول العربية لضمان تسويق المنتجات فى إطار عربى.

(هـ) أنه رغم ما بين الدول العربية من تقارب ثقافى فإن حركة انتقال العمال ورءوس الأموال والتجارة مازالت محدودة رغم القرارات العديدة من المنظمات الاقتصادية والسياسية العربية ورغم الاتفاقيات العديدة الموقعة بين هذه الدول.

وهذا يدعونا للقول بأنه ليس ثمة ضمان على نجاح الاتفاقات مع إسرائيل بأكثر مما تحقق للاتفاقات بين الدول العربية بعضها البعض لاعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية فى كل دولة وفى الإقليم

ككل ذلك لأن العلاقات بين الدول تقوم على التفاعل وتبادل المنافع لكافة الأطراف ومن الضرورى أن يسعى العرب لوضع خطة تكامل حقيقى تستفيد من الكفاءات والخبرات العربية الكثيرة ومن الموارد الضخمة المتاحة للعالم العربى.

٥ – تحدى النظام الشرق أوسطى: أدت التطورات المتلاحقة بعد حرب الخليج وبدء عملية السلام فى مدريد ثم أوسلو إلى ظهور أفكار عن نظام شرق أوسطى يرى البعض ، بصوت يزداد خفوتًا ألا خوف على النظام العربى منه ويرى آخرون بخلاف هذا الرأى ، أى أنه نذير خطر جسيم على النظام العربى ، فى حين يذهب البعض الثالث للقول إنه بداية النهاية للجامعة العربية وللهوية القومية العربية وتحويلها إلى تراث ثقافى وليس هوية قومية سياسية مستقلة. ولا شك أن تحدى النظام الشرق أوسطى يظهر متصلاً بعملية السلام الدائرة حاليا وبخاصة فى إطار المفاوضات متعددة الأطراف والتى تبحث لجانها قضايا مثل ضبط لتسلح ، التعاون الاقتصادى ، اللاجئين ، البيئة ، الموارد المائية.

ويستند مفهوم ما يسمى بالنظام الشرق أوسطى إلى النظرية القائلة بأنه إذا أمكن خلق مصالح متبادلة بين الأطراف المتورطة فى صراع ما، فإن هذا كفيل بالقضاء على لشكوك وخلق مناخ لبناء الثقة ومن ثم تحقيق السلام الدائم فيما بينها. وتجد هذا النظرية خير تطبيق لها فى العلاقات الفرنسية الألمانية منذ قيام السوق الأوربية فى ظل اتفاقية روما عام ١٩٥٧ وحتى اتفاقية ماستريخت الموقعة عام ١٩٩٢.

ويزداد الخوف من تحدى النظام الشرق أوسطى بوجه خاص بعد انعقاد مؤتمر الدار البيضاء (لمغرب) للتعاون الإقليمى والتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط فى ٣٠ أكتوبر ١ نوفمبر ١٩٩٤ ، وما تلاه من مؤتمرات عمان والقاهرة والدوحة سنويا على التوالى . وهو ما اعتبر بمثابة المسمار فى نعش العمل الاقتصادى العربى الموحد واللبنة الأولى للعمل من أجل إقامة نظام شرق أوسطى جديد يبشر البعض هنا إلى وثيقتين هامتين.

أولاهما دراسة جامعة هارفارد عن التنمية فى الشرق الأوسط.

وثانيهما كتاب شيمون بيريز عن الشرق الأوسط الجديد.

ويمكن القول إن هذا النظام الشرق أوسطى المفترض يرتكز على دعائم ثلاث:

الأول: السعى لإقامة نظام أمنى جديد لا يستند إلى مواثيق الدفاع العربى المشترك على أساس أنها كانت موجهة ضد إسرائيل التى لا تعد عدوا بعد توقيع معاهدات لسلام. وأن هذا النظام الأمنى الجديد ينبغى أن يقوم على عناصر بناء الثقة على غرار نظام الأمن والتعاون فى أوربا ويمكن أن يشتمل على توقيع اتفاقات صداقة أو اتخاذ إجراءات بناء ثقة ومن ذلك الانضمام لاتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية واتفاقية تحريم الأسلحة الكيمائية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وكذلك التوصل لترتيبات أمنية من شأنها الحد من الاتفاق على التسلح والإعلان عن المناورات العسكرية ونحو ذلك.

الثاني: إقامة منظمة شرق أوسطية وهذه الفكرة لم تطرح بعد بصفة رسمية وإنما يجرى الترديد لها فى أوساط ثقافية وأكاديمية وإعلامية وزاد الحديث عنها فى إطار مؤتمر القمة الاقتصادى فى الدار البيضاء. ولا شك أن التخوف هو أن يكون الهدف من مثل هذه المنظمة هو أن تكون بديلاً عن جامعة الدول العربية.

الثالث: طرح فكرة السوق الشرق أوسطية. ولعل هذه الفكرة هى أكثر عناصر النظام الشرق أوسطى رواجًا إذ حظيت باهتمام إعلامى وسياسى كبير وخاصة مع توقيع إعلان النوايا الفلسطينى الإسرائيلى وما تضمنه الملحق الرابع من فقرات خاصة بالتعاون الاقتصادى وتوقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية وما احتوته من نصوص حول التعاون فى العديد من المجالات الاقتصادية.

ويمكن القول إن هناك عدة ملاحظات حول طرح هذه الفكرة ومنها:

(أ) أن مفهوم السوق الشرق أوسطية مازال غير مكتمل الوضوح حتى الآن سواء من حيث مضمونه أو من حيث أطرافه وتوقيتات تنفيذه.

(ب) أن تحقق سوق شرق أوسطية ، كما هو مأمول أو كما يتردد فى الأدبيات السياسية والاقتصادية ، بين بعض الدول العربية وإسرائيل مرتبط بتحقق السلام وإنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل بصورة قانونية. وإذا كانت المقاطعة تتآكل يومًا بعد يوم مع تطور عملية السلام وإعطاء الدول الأولوية لمصالحها الاقتصادية كما تجلى

ذلك فى موقف العديد من الدول وبخاصة دول مجلس التعاون الخليجى وفى تخلى كل من مصر والأردن عن المقاطعة وفقا لنصوص اتفاقيات السلام المعقودة مع إسرائيل.

(جـ) أن ما يدور الحديث عنه هو التعاون الاقتصادى الإقليمى فى مختلف المجالات الاقتصادية مثل السياحة ، المشروعات المشتركة ، التنمية الاقتصادية ، المصارف ، الربط الكهربائى الربط البرى ونحو ذلك ، وقد وضح هذا التوجه بشدة فى المشروعات العديدة التى سعت كل دولة لطرحها فى مؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذى انعقد فى الدار البيضاء ٣٠ أكتوبر أول نوفمبر ١٩٩٤وما تلاه من مؤتمرات .

(د) إن مؤتمر الدوحة للتعاون الاقتصادى شهد تراجعا كبيرًا حيث انخفض معدل المشاركة وتدنى مستوى تمثيل الدول ولولا ضغوط دولية وتطلعات إقليمية ما كان يمكن أن ينعقد هذا المؤتمر . وهكذا أسدل الستار ولو مؤقتا عن فكرة التعاون الشرق أوسطى وكانت المواقف المتعنتة للحكومة الإسرائيلية بقيادة نتنياهو هى المسئول الأول عن ذلك .

(هـ) أنه حتى مع تحقق السلام بين العرب وإسرائيل ليس بالضرورة أن يحدث ما يخشاه البعض من وقوع هيمنة إسرائيلية على المنطقة العربية لأن سكان إسرائيل ما بين ٤ – ٥ مليون ربعهم من العرب ومع تحقق السلام فسوف تتغير طبيعة الدولة الإسرائيلية إذ أن انفتاح إسرائيل على العالم العربى سيؤدى لحركة انتقال العمالة

العربية إلى داخل إسرائيل وبالعكس ، ومن ثم يمكن تصور ذوبان الشخصية والذاتية اليهودية وتداخل اقتصاديات المنطقتين هذا من جانب ، كما أن الاقتصاد الإسرائيلى متقدم فى صناعات محدودة وهى الصناعات العسكرية والصناعات ذات التكنولوجيا العالية وصقل الماس وهذه تجد أسواقها فى الدول المتقدمة. أضف إلى ذلك أن التقييم الحقيقى للاقتصاد الإسرائيلى ينبغى أن يأخذ فى اعتباره عوامل أربعة:

أولها: حجم السكان كميا ونوعيا وهنا سيتفوق العرب إذ من الصعب تصور أن يتغلب ٥ مليون إسرائيلى حتى ولو كانوا جميعًا من ذوى الكفاءة لعالية – وهو افتراض غير صحيح – على حوالى ٢٣٦ مليون عربى.

وثانيها: الموارد الطبيعية وهى أكثر وفرة فى العالم العربى.

وثالثها: طبيعة النشاط الاقتصادى من صناعة وزراعة وتجارة وخدمات وهى أكبر مما لدى إسرائيل.

وأخيرًا: هناك الارتباط الوثيق بين الاقتصاد الإسرائيلى واقتصاديات الدول الغربية وبوجه خاص الولايات المتحدة.

(و) كما أنه لا يمكننا إغفال تأثير التنافس الاقتصادى من الدول المتقدمة على أسواق الدول العربية مما لا يتيح مجالاً كبيرًا لإسرائيل فى هذه السوق.

والخلاصة هنا ،ننى لا أجد للتخوف من السوق الشرق أوسطية مبررات موضوعية فيما يتعلق باحتمالات الهيمنة الإسرائيلية ،

خاصة إذا أحسن العرب إدارة ما لديهم من موارد اقتصادية بما يحقق التنمية الاقتصادية والتكامل الاقتصادى العربى ، ويمكن أن يتحقق تجمع عربى مؤثر داخل الإطار الشرق أوسطى إذا أمكن للأخير أن يتبلور فى شكل تنظيم بصورة أو بأخرى كما يوحى بذلك إعلان قمة الدار البيضاء.

٦ – **تحدى التنظيمات العربية الإقليمية «الجهوية»**: يتيح ميثاق الجامعة العربية فى المادة ٩ للدول الأعضاء الراغبة فيما بينها فى تعاون أوثق أن تعقد ما تشاء من الاتفاقات لتحقيق هذه الأغراض. وسبق الإشارة إلى هذه المادة فى صدر هذه الدراسة إلا أنه يهمنا هنا أن نعرض التطورات التى وقعت فى عقد الثمانينات بإنشاء مجلس التعاون الخليجى فى عام ١٩٨١ ومجلس التعاون العربى والاتحاد المغاربى فى عام ١٩٨٩. وبغض النظر عن مدى فاعلية كل من هذه المجالس أو احتمالات زيادة أو نقص هذه الفاعلية فى المستقبل ، فإن ما نسعى لتوضيحه فى هذا القسم من الدراسة هو تأثير هذه التجمعات على فاعلية وعمل جامعة الدول العربية وهى المنظمة العربية الأم. ونكتفى بإيراد بعض الملاحظات:

١ – من المفترض وفقا للمادة التاسعة من ميثاق الجامعة أن تعزيز الروابط بين مجموعة معينة من الدول العربية من شأنه أن يصب إيجابيا فى المنظمة الرئيسية أى الجامعة ، ولكن هذه الحالة الافتراضية تظل صحيحة إذا لم يحدث تكتل جهوى «إقليمى» بحيث يؤثر فى عملية صنع القرار فى المنظمة الرئيسية وهو ما حدث

فى حالة طلب إحدى دول مجلس التعاون الخليجى تأجيل انعقاد الدورة ٥١ من المجلس الاقتصادى والاجتماعى (فبراير ١٩٩٣) أيدتها فى ذلك باقى دول المجلس ، كذلك نفس الشيء عندما طلبت إحدى دول مجلس التعاون الخليجى تأجيل المؤتمر العربى الأول لحقوق الإنسان والذى كان من المفترض أن يعقد قبل نهاية عام ١٩٩٣ وفقا لقرار مجلس الجامعة العربية فى أبريل ١٩٩٣. وأدت هاتان الحالتان لتأجيل الاجتماعات وذلك لاعتبارات قدرتها الدولة التى طلبت التأجيل ولكنها فى تقديرى الشخصى تعتبر خطيرة من زاويتين:

(أ) إنها جاءت مخالفة لقرار مجلس الجامعة كما فى حالة مؤتمر حقوق الإنسان العربى وللنظام الأساسى لمجلس الجامعة كما فى حالة تأجيل المجلس الاقتصادى والاجتماعى.

(ب) إنها حرمت العمل العربى من النتائج الإيجابية لمثل هذين الاجتماعين وخاصة مؤتمر حقوق الإنسان فى مرحلة تاريخية أصبح فيها شعار حقوق الإنسان هو الشعار المطروح عالميا.

أما بالنسبة لمجلس التعاون العربى فقد انتهى أمره بعد غزو العراق للكويت وانقسام الرأى بين أعضائه إزاء هذا الغزو ولا شك أن هذا يعد أمرًا إيجابيا لصالح العمل العربى المشترك إذ لو أيدت دول مجلس التعاون العربى غزو العراق للكويت أو حتى سعت لتبرير أو التماس العذر للتصرف العراقى لواجهت الجامعة العربية والمنطقة العربية بأسرها مخاطر جمة ليس فقط باختفاء دولة عضو من الوجود

بل باحتمالات زوال أكثر من دولة بنفس الأسلوب فضلاً عن سيطرة منطق الابتزاز السياسي والعسكرى وهو منطق ينبغى مقاومته فى المجال العربى بكل شدة.

٢ – إن كلا من مجلس التعاون الخليجى والاتحاد المغاربى بدأ يتفاوض مع الاتحاد الأوربى من أجل مصالح إقليمية ، سواء بالنسبة لضريبة الكربون أو لاتفاقات المشاركة مع الاتحاد الأوربى ، ولو حدث مثل هذا التفاوض من الجامعة العربية ككل فربما كان الموقف أكثر قوة. أضف لذلك أن دول هذين التجمعين أخذت تتحدث فى المحافل الدولية المختلفة ، ومنها الأمم المتحدة باسم هذين الاتحادين ثم يتحدث مندوب باسم المجموعة العربية وهذا فى ذاته يظهر الانقسام العربى. ولا أعتقد أنه يتمشى مع نص المادة التاسعة من الميثاق والتى تدعو لتوثيق الروابط بين بعض الدول العربية وكان من المفترض أن التعامل مع العالم الخارجى يتم تنسيقه من خلال الجامعة العربية.

٣ – الملاحظة الثالثة هى أن مجلس التعاون الخليجى والاتحاد المغاربى تجمعان شبه مغلقين بحكم التسمية التى تقصرهما على منطقة جغرافية معينة ، وهذا ليس عيبا فى ذاته ولكن خطورته ، كما سبق الإشارة ، إذا تصرف أى من هذين التجمعين كقوة ضاغطة فى داخل الجامعة لتغيير أسلوب صنع القرار فيها ، ومن هنا فقد يؤدى ذلك من الناحية النظرية إلى احتمال حدوث مواجهة أو استقطاب فى بعض الحالات مما يؤثر سلبيا على عمل الجامعة العربية.

٤ – ولعله مما أثار الانتباه والتساؤل تحرك مصر فى أكتوبر/نوفمبر ١٩٩٤ ومشاركتها فى الاجتماع الوزارى للاتحاد المغاربى فى الجزائر كضيف ، وتقدمها بطلب للانضمام لعضوية الاتحاد كمراقب أو كعضو عامل ، وما أحدث هذا التحرك من ردود فعل بعضها إيجابى وبعضها سلبى والبعض الثالث تمثل فى الإعراب عن الدهشة والتساؤل وردود الفعل هذه لم تكن قاصرة على دولة أو قطاع أو منطقة جغرافية بل تداخلت فى مختلف القطاعات والدول والمناطق ، بل وفى مصر ذاتها تنوعت ردود الفعل هذه ، وكان الموقف الرسمى هو أن مصر منطقة وصل وتواصل بين مغرب العالم العربى ومشرقه ، ومن ثم فإن توثيق علاقاتها بالمغرب العربى لن يكون بديلاً عن علاقاتها بالمشرق وليس إحساسا بالإحباط من أى موقف وليس بديلاً لتنشيط الجامعة العربية وهى المظلة العامة والشاملة.

ولا شك أن الاتحاد المغاربى فى حالة جمود حاليا نتيجة لعدة عوامل منها المقاطعة المفروضة على ليبيا دوليا ، ومنها الظروف الداخلية فى كل دولة من دول الاتحاد فضلاً عن الصراعات الكامنة تجاه قضايا معينة مثل قضية الصحراء الغربية .

٥ – يبقى تجمع آخر هو المسمى بول إعلان دمشق وهو تجمع نشأ فى ظروف مؤقتة ومازال يعانى من مرض «لين العظام» لاختلاف الأطباء «الأعضاء» فى تشخيصه وكيفية معالجته. ويكفى أن نشير إلى أنه نشأ كنتيجة لتداعيات غزو العراق للكويت فى

أغسطس ١٩٩٠ إلا أنه عندما تكرر تهديد العراق للكويت فى أكتوبر ١٩٩٤ انعقد اجتماع دول الإعلان بعد انتهاء الأزمة ونتيجة لمبادرة من مصر لإحساسها بالتساؤلات التى طرحها الشارع العربى. ومع هذا فإن هذا التجمع قد شهد نشاطًا لا بأس به خلال عامى ٩٥-٩٨ مما يعكس حركة ذات طابع ديناميكى تحتاج لبعد استراتيجى حقيقى وفعال. وهو الأمر الذى لم يتحقق بعد.

٧ - **التحدى القومى:** هذا النوع من التحدى له دلالة خاصة، ذلك لأن الجامعة العربية منذ نشأتها كان مفترضًا فيها أن تطور من ذاتها وأن تصبح معبرة عن المشاعر والأحاسيس والآمال القومية للشعوب العربية، وقد اختلف الرأى بشأنها بين اتجاهين:

أولهما: يرى قيام جامعة الدول العربية هو بمثابة ضربة وقائية Preemptive Strike لإجهاض التوجه القومى.

وثانيهما: يرى أن قيام جامعة الدول العربية هو بمثابة خطوة نحو الوحدة العربية. والواقع الفعلى يدل على أن قيام الجامعة كان مزيجًا من الاتجاهين إذ أن التوجه القومى لم يخمد مع قيام الجمعة العربية بل اشتد نشاطه فى أكثر من اتجاه ولعل دور الجامعة فى تطوير جوانب العمل العربى المشترك فى مجالات عدة من جانب وفى تأكيد الذات والهوية القومية من جانب آخر خير دليل على ذلك. ولكن فى نفس الوقت لم تتطور الجامعة العربية سواء فى ميثاقها أو فى تنظيماتها بالقدر الكافى الذى يجعل منها خطوة تقرب نحو الوحدة العربية رغم انقضاء نصف قرن على قيامها بل

الأكثر أنها تواجه ما يمكن أن يطلق عليه «أزمة البحث عن الذات» فى ظل التغيرات الخطيرة الراهنة ويمكن إرجاع أسباب هذه الأزمة إلى:

(أ) انتهاء الاستعمار بشكله التقليدى وحصول الدول العربية على استقلالها ، وبعبارة أخرى أن كثيرًا من أهداف الجامعة العربية قد تحققت بصورة أو بأخرى كما أن أهدافًا أخرى، قد أمكن وضع لبناتها وليس فى مقدور الجامعة أن تفعل أكثر من ذلك. ومن الأهداف التى تحققت جلاء الاستعمار عن الأراضى العربية فقد انتهى الاستعماران البريطانى والفرنسى ، وأصبح عدد دول الجامعة العربية ٢٢ دولة بعد أن كانوا ٧ دول مؤسسين فى عام ١٩٤٥.

أما الأهداف التى تم وضع أساسها فهى تلك المتصلة بالتعاون الاقتصادى والثقافى ، فالعديد من الاتفاقات قد تم التوصل إليها ، وخطط التوحيد الاقتصادى بأشكاله المتنوعة قد درست وتم تمحيصها بدقة ، سواء فيما يتعلق بانتقال الأيدى العاملة أو رءوس الأموال أو التكامل الأمنى والتنسيق السياسى ، ولكن ما بقى ليس القرارات أو الاتفاقات والخطط ، وإنما تنفيذ القرارات وبالأحرى توافر الإرادة السياسية للعمل والالتزام والتمسك وتنفيذ ما تم التوصل إليه ، وهذا الأمر بيد الدول ذات السيادة.

(ب) تغير الظروف التاريخية والسياسية منذ نشأة الجامعة العربية فى فترة نهاية الحرب العالمية الثانية وبدء الحرب الباردة والاستقطاب الدولى ، وفى عالم اليوم ، ولفترة قد تطول أو تقصر فى

المستقبل ، فإن هناك قيادة أحادية للعالم مع مراكز متعددة ولكنها لم ترق إلى مستوى القوة العظمى الوحيدة حتى تستطيع أن تنازعها بعضًا من المكانة أو السلطة فى اتخاذ القرار.

(جـ) تغير الظروف الإقليمية المرتبطة بالصراع العربى الإسرائيلى واتجاه هذا الصراع نحو التسوية بصورة أو بأخرى وأن هذه التسوية قد تكون بداية مرحلة جديدة من التعايش فى المنطقة تستدعى وجود تنظيم إقليمى مختلف ، خاصة وأن الجامعة العربية أدت دورها فى مرحلة تاريخية مختلفة ولا تستطيع بوضعها الحالى أن تساير الأوضاع الجديدة ، ولذا يرى البعض ن الجامعة العربية عليها أن تفسح الطريق لتنظيم جديد ذلك لأنه فى ظل هذه الحالة الدولية الجديدة فإن كثيرًا من المنظمات الدولية ومنها الجامعة العربية تتساءل عن أسباب وجودها ودورها كما سبق وتساءلت وزارات الخارجية عند بدء ثورة الاتصالات والتكنولوجيا ويضيفون بأن مثل هذه الحالة واجهت حلف وارسو مثلا مما أدى لإلغائه كما تواجه حلف الأطلنطى الذى يصارع من أجل البقاء.

المبحث الثالث

الجامعة العربية: نظرة مستقبلية

إن النظر للمستقبل واستشرافه ورسم الخطط الواقعية والعملية لمواجهته أو التعامل معه أمر ضرورى لكل كيان سياسى سواء أكان دولة أو تنظيمًا دوليًا أو إقليميًا وتحرص الدول المتقدمة فى استشرافها للمستقبل على وضع سيذريوهات متعددة تبحث فى دوائر مختلفة:

الدائرة الأولى: هى دائرة القائمين على صنع القرار الذين يحللون الحقائق السياسية ويرسمون خططا واقعية للتعامل المستقبلى معها مثل هذا النوع من الخطط يجمع عادة بين العلنية والسرية لاعتبارات خاصة بالأمن القومى للدول أو الحساسيات فيما بينها.

الدائرة الثانية: دائرة المخططين للسياسات فى المجالات السياسية أو الاقتصادية وهؤلاء يرسمون الخطط المستقبلية فى ضوء ما يتوقعونه من متغيرات يسعون للتأثير عليها إيجابيا والتقليل من آثارها السلبية. وينطبق على هذه لدائرة نفس التحفظ الخاص بالسرية.

الدائرة الثالثة: وهى الدائرة الأكديمية وتبحث عادة الوقائع والأحداث الماضية وتتقدم بمقترحات لخطط المستقبلية وأحيانًا تضع هذه الدوائر سيناريوهات مرتقبة بل وغير محتملة تدخل فى عداد

مَا يسمى Science Or Political Fiction ويكون هدفها إما إطلاق بلونات اختبار لمعرفة ردود الفعل وأحيانا تهيئة الرأى العام لتقبل توجه ما يكون مختلفا جذريا عما هو سائد ، ومن قبيل ذلك دراسات جامعة هارفارد ومعهد بروكنز وغيرها حول مستقبل الشرق الأوسط ، وهى دراسات وضعت منذ عدة سنوات وكانت تعد آنذاك ضربًا من ضروب الخيال. وهذا لنوع من الخطط المستقبلية يتم نشره فى قطاعات المثقفين ودوائر الرأى العام المهتمة بالموضوع وصانعى القرارات السياسية.

وانطلاقا من هذا فإن جامعة الدول العربية مطالبة بوضع تصوراتها حول المستقبل بمختلف احتمالاته الواقعية وغير الواقعية. ومن الاحتمالات الواقعية هو تطوير جوانب العمل فى الأمانة العامة للجامعة فى ضوء دروس وعبر السنوات الماضية والسعى لتطوير المفاهيم والأولويات الخاصة بالعمل العربى المشترك. ومن التوقعات غير الواقعية أو غير المحتملة ذوبان أو اندماج الجامعة العربية فى إطار شرق أوسطى أوسع بصورة أو بأخرى.

ونظرًا لأننا نتحدث عن المستقبل فإننا لا نملك كل معطياته ومن ثم فإن المطلوب هو عرض بعض الأفكار ذات التوجه المستقبلى فى ضوء الخبرة التاريخية وتشخيص الأوضاع الراهنة.

١ – تشخيص الأوضاع الراهنة:

مما لا ريب فيه أن هناك جوانب عديدة للأزمة التى تواجه الجامعة العربية ومنظمات العمل العربى ونشير هنا لبعض مظاهرها:

الأول: طبيعة الثقافة السياسية Political Culture فى المنطقة العربية إذ أن الجامعة كنسق أو نظام System هى محصلة لتفاعلات، هذه التفاعلات تتم فى بيئة ثقافية واجتماعية واقتصادية معينة ، والثقافة السياسية العربية لها خصائص منها:

(أ) الازدواجية Duality فما يتفق عليه فى الاجتماعات ليس بالضرورة ما يعتمل فى ضمير المجتمعين ومن ثم ليس بالضرورة ما ينوون عمله. وهذا منطقى فى بعض الأحيان عندما تكون محصلة القرار هى نتيجة حلول وسط ولكن ما يضاف بالنسبة للثقافة السياسية العربية أنه حتى هذه الحلول الوسط التى يتم الاتفاق عليها لا يلتزم الأعضاء بها بصورة كاملة.

(ب) الطابع السرى Secrecy وهذا أمر غريب إذ أنه وفقا لميثاق الجامعة فإن قراراتها سرية وغير معلنة وهذا يتناقض مع طبيعة التنظيم الدولى من الناحية النظرية ، ومع ما يحدث من الناحية الفعلية ، فمن الملاحظ أن كافة القرارات يتم نشرها بصورة أو بأخرى من خلال تسريب أعضاء الوفود أو من خلال موظفى الأمانة العامة.

(جـ) الطابع الفريد لدور الأمانة العامة وعمل لجان ومجلس الجامعة ، إذ أنه بغض النظر عن الاجتماعات وما يحدث فيها تتولى الأمانة العامة عادة إعداد مشروعات القرارات التى يتم إدخال تعديلات عليها ثم تقوم بصياغتها فى صورتها النهائية دون أن

يراجعها أحد فى معظم الحالات وهذه صورة فريدة أعتقد أن الجامعة العربية تنفرد بـها عـن غيرهـا مـن المنظمـات أو حتـى الاجتماعـات الدولية. ولعل مثل هذا النوع من الممارسـة الغربيـة Peculiar تتمشـى مع الخاصيتين السابقتين.

(د) الحرص على الإجماع والظـهور بمظـهر الاتفـاق وهـذا مـن شأنه السير عند الحد الأدنى وربما أقل من ذلـك ويتجلـى ذلـك فـى عدم انعقاد القمم العربية مقارنة بانتظام القمم الأفريقيـة بغـض النظـر عن العدد الذى يشارك من الرؤساء – عدم التحرك للمصالحة العربية رغم أن ١٣ دولة أرسلت رسائل كتابية للأمين العام ترحب بمبادرتـه فى هذا الصدد.

الثانى: طبيعـة تـوازن القـوى إن إلقـاء نظـرة علـى محـاضر اجتماعات الجامعة وعلى الاتصالات التى سـبقتها يجـد المراقـب أن القوة الأولى الدافعة على إنشاء الجامعة وتطويرها كانت مصر ، وبنـاء على ذلك كان قرار الدول العربية بأن يكون المقـر الدائـم فـى القـاهرة وأن يكون الأمين العام مصريًا وعندما تقرر نقلـها مؤقتـا إلى تونـس تم تعيين تونسى أمينًا عامـا ، فكـأن الـدول العربيـة تراضـت وتوافقـت ضمنيا على الربط بين المقر والأمين العام ، وهذا يضع مسـئولية علـى دولة المقر فى القيام بـدور إضـافى يطالبـها البعـض بـه حينـا ويثـير حساسية البعض حينا آخر.

وتلعب مصر حاليا دورًا رائدًا فى عمليـة السـلام للوصـول بقضيـة الشرق الأوسط والقضيـة الفلسـطينية إلى التسـوية الشـاملة بمـا يحقـق السلام القائم على توازن المصالح والالتزامات المتبادلة.

والتساؤل المطروح ما هو وضع الجامعة العربية فى هذا الصدد. ولا شك أن تشخيص موقف الجامعة من العملية السلمية يدل على أن هذا الموقف يمكن النظر إليه فى مراحل ثلاثة:

الأولى: منذ عام ١٩٤٧ وحتى ١٩٩١ حيث قامت الجامعة بدور المركز فى تجميع القوى العربية ضد إسرائيل.

الثانية: من ١٩٩١ – ١٩٩٣ حيث أصبحت الجامعة تضفى مباركتها على ما يجرى الإعداد له أو يتم الاتفاق عليه كما حدث فى مباركتها للعملية السلمية بموجب قرار مجلس الجامعة العربية رقم ٥٠٩٢ فى سبتمبر ١٩٩١ قبل مؤتمر مدريد ، وفى مباركتها لاتفاق إعلان النوايا الفلسطينى الإسرائيلى وهو ما تم فى بيان مجلس الجامعة فى سبتمبر ١٩٩٣ بعد الاستماع لخطاب الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات.

الثالثة: من ١٩٩٤ وفى المستقبل وهنا نجد ثلاث صور لدور الجامعة العربية:

(أ) القيام بدور تنسيق المواقف العربية إزاء القضايا المتعددة سواء فى إطار ما كن يسمى باجتماعات دول الطوق أو حتى بالنسبة للجان متعددة الأطراف التى تبحث قضايا المياه والبيئة وضبط التسلح والاجئين. والجامعة العربية ، مثل الأمم المتحدة ، لها خبرتها ولها مواقفها وقراراتها ودراساتها حول هذه الموضوعات بما يساعد المفاوض العربى بعبارة أخرى إن الجامعة العربية هنا يمكن أن تكون بمثابة بيت خبرة علمى وسياسى واقتصادى. ومثل هذا الموقف

يستلزم توافر إرادة الدول العربية المتفاوضة لكى تضطلع الجامعة بمثل هذا الدور. ولا شك أنه قد تم تجاوز هذا الدور إلى حد كبير بعد توقف اجتماعات ما كان يسمى بدول الطوق وعقد الاتفاقيات والمعاهدات بين كل من الفلسطينيين والأردن وبين إسرائيل.

(ب) المشاركة الفعلية كمراقب أو كعضو فى الاجتماعات الخاصة بعملية السلام على نحو ما يحدث بالنسبة للمجموعة الأوروبية أوالأمم المتحدة ومثل هذا الموقف يستلزم اتفاق مجموعات ثلاث هى: الدول العربية وبخاصة الدول المتفاوضة مع إسرائيل ثم موافقة راعيى عملية السلام أى الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية وأخيرًا موافقة إسرائيل. وهذه الموافقات ليست بالأمر السهل ، لوجود تحفظات لدى كل طرف ومن ثم فلا يتوقع أن تضطلع الجامعة بدور مباشر فى العملية السلمية. وإن بدت بوادر المرونة فى توجيه الأردن الدعوة لأمين عام الجامعة لحضور معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية ولم يتمكن من الحضور لارتباطاته الخارجية ، وفى توجيه المغرب الدعوة لأمين عام الجامعة للمشاركة فى مؤتمر القمة الاقتصادية بالدار البيضاء فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، وكذلك فى اجتماعات القمة الاقتصادية بعمان الأردن عام ١٩٩٥ وفى القاهرة فى ١٩٩٦ وقد شارك الأمين العام للجامعة العربية فى تلك الاجتماعات.

(جـ) القيام بدور المشاركة فى ضمان ما يتم التوصل إليه من اتفاقيات بين الأطراف العربية وإسرائيل بصفتها منظمة إقليمية عربية، وهذا يستلزم توافر قوات حفظ سلام لدى الجامعة العربية

على غرار الأمم المتحدة. وهو أيضا يطرح قضية التمويل والمساهمة فى التنمية فى ظل السلام ونحو ذلك. وهذه مسائل يمكن حلها إذا توافرت الإرادة والقرار السياسى ، كما تعمل الجامعة فى هدوء من أجل ذلك من خلال مساعيها واتصلاتها مع البنك الدولى وغيره من المؤسسات الدولية لحثها على تقديد مساعدات للتنمية فى الأراضى الفلسطينية.

٢ – تصورات حول مستقبل الجامعة:

ينطلق هذا التصور من إيمان بأهمية دور الجامعة واستمراريتها. ويمكن النظر لمبررات هذا الدور المستقبلى فى إطارين هما:

الإطار الأول: إطار الذات والهوية: فالجامعة العربية نشأت – كما سبق وذكرنا – تعبيرًا عن مشعر عربية عميقة الجذور تجعل أبناء هذه المنطقة يتميزون عن غيرهم من مناطق العالم ، سواء فى اللغة أو الثقافة والتراث والتاريخ ، ومن هنا فالجامعة العربية من هذا المنطلق ضرورية كوعاء يعبر عن هذه الحقيقة التى لا يمكن لأحد أن يتجاهلها. وهى فى هذا الإطار تعد أداة التنسيق العربى الأولى فى مجتمع دولى يقوم على التكتلات السياسية والاقتصادية ، ومن غير المنطقى أنه فى الوقت الذى تبحث فيه الجماعات الإثنية والأقليات العرقية فى مناطق العالم المختلفة عن جذورها التاريخية وحضارتها وتراثها وتسعى لتأكيد ذاتها ، فإن بعض العرب بكل ما بينهم من روابط وثيقة يتساءلون أو يشككون فى حقيقة عروبتهم وانتمائهم ، ويتخلون أو يفكرون فى التخلى عن منظمتهم القومية ، وهذا أمر يجب مواجهته ومن الضرورى التمسك بالجامعة العربية كإطار للعمل

العربى المشترك رغم ما بها من مثالب وأوجه القصور التى ينبغى التصدى لها ومعالجتها لزيادة فعاليتها. ولا يمكن الاحتجاج بأن الجامعة فقدت مبرر وجودها بالتوصل لاتفاقيات السلام وزوال صفة العدو لأن هذه نظرة سطحية للجامعة التى قامت أصلا قبل قيام إسرائيل واستهدفت تجميع وتنسيق القوى العربية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية ، وإن مقارنة دور الجامعة العربية لا يجب أن تكون مع دور حلف الأطلنطى أو حلف وارسو وإنما مع وضع دول السوق الأوروبية المشتركة التى تطورت لتصبح الاتحاد الأوروبى أو مع وضع مجموعة دول الآسيان. ولا شك أن العدو الداخلى ، المتمثل فى التخلف الاقتصادى والاجتماعى وعدم استغلال الموارد الاستغلال الأمثل ، أخطر من أى عدو خارجى يقبع خلف الحدود.

الإطار الثانى: إطار النشاط والفعالية: وهنا أيضا نجد أن الجامعة العربية لها دور ضرورى فى تنظيم التعاملات بين دول المنطقة العربية وأن المنظمات العربية المتخصصة لعبت ومازالت تلعب دورًا رئيسيًّا فى وضع قواعد البنية الأساسية فى الاتصالات والصناعة والنقل والإدارة والكهرباء ونحو ذلك من المجالات. وهنا تواجه الجامعة العربية نوعين من الأزمات:

(أ) **أزمة تنظيم:** إذ أن كثيرًا من منظمات العمل العربى ترهلت فى جهازها الإدارى وأصبحت تعانى عجزا فى ميزانياتها وأحيانا بعضها يكرر ما يتم على المستوى القومى أو يكرر ما يتم فى

أجهزة عربية أخرى مما يعد ازدواجية فى العمل ، وهذا يستلزم بحث إعادة هيكلة وتنظيم أجهزة العمل العربى المشترك للتخلص مما لا ضرورة أو فائدة حقيقية من ورائه ، إننا ندعو إلى ذلك رغم أن الكاتب يدرك أنه سبق وتمت عملية إعادة هيكله منذ بضع سنين ولكنها فى تقديرى غير كافية وهنال العديد من الأجهزة الفرعية أو التى يتم إنشاؤها رغم قرارات إعادة الهيكلة بدعوى ظهور الحاجة إليها.

(ب) **أزمة تنفيذ:** إذ أن معظم القرارات التى تتخذها الجامعة العربية والمنظمات العربية المتخصصة لا توضع موضع التنفيذ ومن ثم تكرر الجامعة العربية ومنظمات العمل العربى قراراتها فى كل دورة من دورات الانعقاد ، وهذا يثير قضية مصداقية ، وجدوى اتخاذ مثل هذه القرارات أو حتى فائدة عقد العديد من الاجتماعات.

ولا شك أن معالجة هذين النوعين من الأزمات تستلزم وقفة جادة وحازمة من المسئولين العرب لبحث منظمات العمل العربى المشترك ودمج أو إلغاء ما يمثل ازدواجية أو فقد مبرر وجوده ، واتخاذ قرار سياسى ملزم بضرورة تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه من قرارات يجب أن تكون واقعية وذات مردود على الدول العربية وليست قرارات بلا مضمون.

ولا شك أن للجامعة العربية دورًا فى تنظيم التعامل بين الدول العربية بعضها البعض من جانب ، وفى تأكيد ذاتيتها وتنسيق التعامل العربى مع العالم الخارجى من جانب آخر. وأنه من الممكن

أن يتعاظم دورها فى الفترة القادمة إذا توافرت الإرادة السياسية العربية وهو أمر ضرورى فى ظل عالم يموج بالصراعات الدولية من جانب ، وتحرص فيه الجماعات القومية على تأكيد ذاتيتها من جانب ثان ، وتبرز فيه التكتلات الدولية من جانب ثالث.

٣ – علامات استرشادية على طريق العمل العربى المستقبلى :

لوضع تصور نظرى لمستقبل العمل العربى المشترك لابد من استلهام عبر التاريخ ودروسه وفى نفس الوقت البحث بواقعية ، والتفكير بصدق ، والتعبير بعقلانية ، ولست أملك عصا سحرية ترسم طريق المستقبل ، وتقدم العلاج الناجع لعثرات العمل العربى المشترك ، ولكننى أسعى لطرح بعض الأفكار:

الأولى: أن النجاح يغرى بالنجاح وأن الفشل يدفع لمزيد من الفشل، وأن تجارب العمل العربى المشترك كللت بنجاحات جزئية وفشل أكبر سواء فى المجالات السياسية أو الاقتصادية ، ولعل أبرز أسباب الفشل كان فردية القرار العربى بمعنى أن الاتفاق على أساس فردى من الحكام والقادة ولم ينبع من الأجهزة البيروقراطية التى هى منوط بها رعاية مصالح كل قطر ، لذلك ما يكاد القادة يوقعون على اتفاق ويعودون لبلادهم حتى تعمل البيروقراطية على التحلل من التزاماته بدعاوى مختلفة ، ونظرًا لأن التوقيع على تلك المواثيق والاتفاقات لم يكن نتيجة إيمان حقيقى ، وإنما من قبيل الإنجازات الشكلية والمظهرية ، فلم يتخذ القادة موقفا من الأجهزة البيروقراطية

بل ربما أوعزوا إليها بالتمسك بمواقفها ، ومن هنا فإن الاقتراح الأول أن يستند العمل العربى المشترك إلى دراسة حقيقية متفق عليها وفى إطار الحد الأدنى ثم يعتمدها القادة ويلتزم بها الجميع بصدق وإخلاص حتى يمكن التقدم فى المسيرة ولو خطوة واحدة ولا ننسى أن مسيرة الألف ميل تبدأ بالخطوة الأولى.

الثانية: أنه إذا كانت إسرائيل لعبت ، لفترة ما ، دور القاسم المشترك للتضامن العربى ، فإن هذا التضامن له جذوره السابقة على قيام إسرائيل ، فسعى محمد على لتوحيد مصر والشام لم يكن ضد إسرائيل وإنما ضد الدولة العثمانية كذلك كانت الثورة العربية الكبرى بقيادة الشريف حسين ، والتضامن العربى مع العراق فى حربه ضد إيران لم تلعب إسرائيل دورا أساسيا فيه ، وإنما كان أمن الخليج من جانب ، والتعبير عن المفهوم المصرى للأمن العربى من جانب آخر ، هما العنصران الأساسيان من وراء ذلك. ولأن المنطقة العربية مستهدفة – بغض النظر عن صحة أو عدم صحة نظرية المؤامرة – وفى ظل عالم تسوده التكتلات الاقتصادية الدولية نجد أن هناك مصلحة عربية أكيدة فى تحقيق التضامن العربى وتنشيط العمل العربى المشترك ، فالأمن العربى مهدد من دول الجيران غير العربية بصور مختلفة ، والمصالح الاقتصادية العربية سواء البترولية حيث تدهور أسعارها أو فرض ضرائب مثل ضريبة الكربون ، أو الحاجز الاقتصادى لأوربا الموحدة كل ذلك ، وعوامل أخرى ، تدفعنا للقول إن المصالح العربية الاقتصادية مهددة ما لم يعد العرب التفكير فى

المفهوم القطرى الضيق للمصالح. إن الإحصاءات الاقتصادية تشـ ـ إلى حقائق مذهلة منها على سبيل المثال وكما سبق القول إن الاستثمارات العربية من عام ١٩٥٠ إلى ١٩٩٢ بلغت ٦٧٠ مليار دولار فى العالم الخارجى بينما بلغت ١١,٩ مليارا فى العالم العربى وإنه مقابل كل دولار واحد يستثمره العرب فى العالم العربى يستثمرون ٥٦ دولار فى العالم الخارجى ، وإن بعض دول العالم العربى تستقدم العمالة المهاجرة من جنوب آسيا بأعداد متزايدة مما سيؤثر على التركيب السكانى والبنية الاجتماعية والثقافية فى تلك الدول ويشار بوجه خاص إلى انتشار الأفلام الهندية واللغات الهندية فى مناطق معينة من العالم العربى.

الثالثة: أنه إذا اقتنعنا بالمقولتين السابقتين فلابد من استكمالهما بمقولة فلسفية ضرورية وهى أن الحياة تتسم بسمتين رئيسيتين:

أولاهما: أنها متغيرة ولا تثبت على حال ، كذلك السياسات متغيرة بخلاف المصالح التى هى دائمة وثابتة وإن كان التعبير عنها متغيرا أيضا وفقا للظروف والملابسات التى هى متغيرة بدورها وبعبارة أخرى أننا إذا كنا واجهنا نكسات فى العمل العربى المشترك فلا ينبغى أن نيأس أو أن يساورنا القنوط وإنما من الضرورى التطلع للمستقبل وليس النظر للماضى إلا لمجرد استلهام العبرة وليس بالقطع لتكرار التجربة فالحياة تسير فى معراج صاعد إلى الأمام لا يتوقف ولا يتراجع.

وثانيتهما: أن الحياة سمتـها التحدى ولابد من مواجهة هذا التحدى والاستجابة له بروح خلاقة وبناءة. إننا إذا نظرنا للطبيعة حولنا حيث الجبال الشاهقة والأنهار المتدفقة والمحيطات المظلمة والصحارى المجدبة تعترينا الهواجس والمخاوف ، ولكن روح التحدى هى التى دفعت الإنسان للتغلب على تحديات الطبيعة وعنادها بل وتسخيرها لخدمته ، ولعل أخطر التحديات التى تواجه الأمة العربية اليوم هو تحدى التخلف الاقتصادى والتكنولوجى والثقافى والسياسى ، وهو تخلف يكاد يكون عاما فى المنطقة العربية بغض النظر عن وجود بقع متقدمة هنا أو هناك.

ولا شك أن التطور الفكرى السياسى العالمى وما يطرحه من مقولة صراع الحضارات يمثل بالنسبة لنا قضية بالغة الخطورة ، ومن الضرورى وضع استراتيجية سليمة وصحيحة للتعامل مع هذا الموقف حتى لا تكون المنطقة العربية ، والتى هى مهد الحضارات العريقة من فرعونية وبابلية وآشورية وإسلامية ، كما أنها مهد الديانات السماوية الثلاث التى انبثقت منها فكريا أو استفادت ، من تجربتها العلمية والثقافية ، لحضارة الأوربية الأمريكية ، أقول حتى لا تكون هذه المنطقة متخلفة فى صراع الحضارات أو لنقل فى حوار وتنافس الحضارات الغربية والصينية واليابانية فى القرن الحادى والعشرين فلابد من وضع استراتيجية صحيحة تقوم على العمل المستند إلى العلوم الحديثة والقيم الحديثة لتواجه الحضارات الأخرى والتى تتطور بسرعة مذهلة.

الرابعة: إن المثقفين العرب عليهم مسئولية كبرى فيما حدث فرغم تحدث البعض عن أهمية الفكر القومى ودوره إلا أن المفاهيم القطرية والممارسات القطرية أترت كثيرًا على سلوكهم وتصرفاتهم ، يكفى للدلالة على ذلك أن تجتمع مع نخبة من مثقفى العراق أو مع سوريا فرغم الانتماء لحزب واحد تجد التعارض واضحًا ، ويكفى أن تجلس إلى المثقفين الناصرين أو القوميين وسرعان ما تلمس الانقسامات الشخصية كما لو كنت فى عصر المماليك وهكذا الحال فى العديد من الدول العربية ، وإننى أعتقد أنه ما لم يتفق المثقفون أيضًا على الحد الأدنى للعمل العربى فإن بعض السياسيين سيجدون من يبرر لهم تصرفاتهم أو ترددهم أو طموحاتهم وسيستمر التراجع فى العمل العربى المشترك ، ومن ثم فإنه من الضرورى أن يتفق المثقفون فيما بينهم ثم ينطلقوا إلى الشارع العربى العريض ليبشروا بالمستقبل ولا ينغلقوا على أنفسهم فيكون العمل العربى رهين المحبسين تكاسل الجماهير وانغلاق المثقفين. وبعبارة أخرى فإن الحاجة ماسة إلى حوار النخب العربية وقادة الرأى ومراكز الأبحاث لتجديد الفكر القومى والعمل القومى العربى بمنهج جديد ومن منطلقات جديدة تقوم على تبادل المصالح والمنافع وليس على مجرد الشعارات.

الخامسة: أن تعيد جامعة الدول العربية التفكير بصدق فى منهج عملها وجهازها البيروقراطى وأسلوبها ، الذى يتسم بالحياء والخجل، وأن تقوم بدور أكثر جرأة يتضمن مبادرات عديدة لعل

بعضها يحظى بالقبول ، ويساعد فى إعادة اللحمة للعمل العربى المشترك ، قبل أن تداهمنا التطورات الدولية والإقليمية ، التى تدق بقوة على الأبواب ، والتى يمكن أن تكون الجامعة العربية ضمن ضحاياها ويتراجع وجودها ليصبح هيكلا بلا مضمون أو كالمسافر بالصحراء يتطلع إلى بقعة من الماء حتى إذا جاءها وجدها سرابًا.

السادسة: أنه شئنا أو أبينا فهناك دور الدولة القائدة وهو دور يتسم بتحمل المسئولية والتضحية ، إنه ليس دور الترف بل دور العبء ، ومن المهم تفاعل الدولة القائد مع باقى أطراف النظام العربى الذى تقوده ، وأن يترتب على عملية التفاعل هذه تحقيق مصالح كافة الأطراف فى مصارحة ومكاشفة بعيدا عن الشعارات التى تتسم بالمزايدة أو المجاملات غير الصادقة أو التى تتسم بالزيف ، لابد أن يكون هذا التفاعل على أساس من العقلانية والمصالح المتبادلة وانتشار أجهزة العمل العربى لمشترك فى مختلف أرجاء العالم العربى وخلق كوادر عربية تؤمن بالعمل العربى المشترك.

ولا شك أن الدولة القائد تدرك تمام الإدراك بأن دورها على المستوى العالمى لا يستند إلا على الركيزة الثابتة والعميقة الجذور وهى الركيزة العربية ، وأن الدوائر الجديدة أو المتجددة للعمل والسياسة المصرية هى دوائر مضافة للقاعدة الأساسية وليست بديلاً لها ، أو تهميشًا لوضعها ، وقد عكست تصريحات وزير الخارجية عمرو موسى فى أكثر من مناسبة هذه المعانى ولعل تصريحه الذى

نشرته الصحف المصرية فى ١٩٩٤/١٠/٢٩ بمناسبة القمة الاقتصادية فى الدار البيضاء واضح فى دلالته إذ قال فيه ما يلى:

«إن الدول العربية ، فى أشد الحاجة ، فى الوقت الراهن ، إلى التعاون فيما بينها من خلال الجامعة العربية كى تقوم الجامعة بدورها فى دعم العمل العربى وتحقيق المصالح المشتركة».

وقد أكد عمرو موسى نفس المعنى مجددًا فى بيانه الذى ألقاه يوم ٣٠ أكتوبر أمام القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى مؤتمر الدار البيضاء ، عندما أوضح الركائز لقاعدة وإطار التعاون الإقليمى من وجهة النظر المصرية ومنها ما يتعلق بموضوعنا هذا واقتبس ما يلى..

أولا: «التنسيق بين ما يتم فى محفل الدار البيضاء وبين ما يجرى فى أطر أخرى منعا للازدواجية وفوضى المشروعات وتصادمها مما يعود بالضرر على عملية التنمية الإقليمية كلها. بمعنى ألا يؤدى مشروع إقليمى جديد إلى الإضرر بمشروع آخر قائم فى المنطقة.

ثانيا: أننا لا نستبدل بالتعون العربى آخر إقليمى ، لأن أيهما لا يمكن أن يكون بديلاً عن الآخر ، فنحن نهدف إلى تفعيل مسارات عديدة متوازية ودوائر متداخلة ، مسار عربى لتعزيز الروابط العربية، مسار إقليمى يضم الدول المطلة على المتوسط ، ويتوسع ليشمل أوربا ، ومسارات أخرى تصل إلى شواطئ المحيطين الهادى والأطلسى».

ولا شك أنه كما أن للدولة القائد دورها فإنه من الضرورى فى نفس الوقت أن تدرك الدول العربية الأخرى أن مساندتها الأدبية والمادية للدولة القائد ليست تطوعًا أو تبرعًا أو منحة أو منة بل هى واجب ولصالح تلك الدول أولاً ولصالح العمل العربى المشترك ومستقبل المسيرة العربية ثانيا ولصالح الدولة القائد ثالثا.